

جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية)

ورقة عمل

"تمكين النساء الريفيات في فلسطين"

إعداد: فريق العمل (م. عفاف أبو غالي / م. نهاية حمودة)

مقدمة :

تقع فلسطين العربية على الساحل الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، وتمتد إلى أن تصل إلى منطقة غور الأردن وهي جزء أصيل من بلاد الشام وتقدر مساحتها بحوالي 27 ألف كيلو متراً مربعاً. يبلغ عدد السكان المقدر منتصف عام 2016 في فلسطين (1) حوالي 4.81 مليون نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت نسبة السكان في المناطق الحضرية 73.9% منتصف عام 2016 ونسبة السكان المقيمين في الريف 16.6%، في حين بلغت نسبتهم في المخيمات 9.5%.

وتعتبر الأكثر كثافة سكانية في العالم بالذات في قطاع غزة، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2016 نحو 800 فرداً/كم² في فلسطين، بواقع 519 فرداً/كم² في الضفة الغربية مقابل 5.154 فرداً/كم² في قطاع غزة.

ونظراً لوضعها السياسي ارتفعت نسبة الأسر التي تترأسها نساء فمن بين كل 10 أسر تترأسها امرأة، وتشير بيانات مسح القوى العاملة 2015، إلى أن 10.9% من الأسر تترأسها إناث في فلسطين، بواقع 12.2% في الضفة الغربية و8.6% في قطاع غزة.

كما تعتبر نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الذكور، حيث تصل نسبة مشاركة الإناث إلى 19.4% بواقع 17.7% في الضفة الغربية و22.3% في قطاع غزة، كما وصلت نسبة البطالة في فلسطين بين الإناث المشاركات في القوى العاملة إلى 42.8% مقابل 22.3% بين الذكور.

الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي واهداف الالفية

منذ يناير 2016 بدأ رسمياً تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية حيث ستعمل بلدانهم ومن بينهم "فلسطين" خلال السنوات الخمسة عشر القادمة، على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، على الرغم من أنها غير ملزمة قانونياً فإنه من المتوقع ان تأخذ الحكومات زمامها بوضع أطر وطنية لتحقيقها حيث تتقاطع الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للقطاع الزراعي مع تسعة من أهداف التنمية المستدامة 17 وعدد 38 من غاياتها الـ169، بالذات الغايات المدرجة في الهدف رقم 2 "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة"

القطاع الزراعي والمرأة الريفية

يعتبر القطاع الزراعي بمختلف مكوناته وفروعه من أهم دعائم الصمود الفلسطيني في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي ومكوناً رئيسياً من النسيج الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، وداعماً هاماً في الناتج المحلي وتوفير الامن الغذائي وسلة الغذاء الرئيسية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة ويساهم في التوازن البيئي وخلق فرص عمل والحد من البطالة والفقر.

وتتميز قطاع الزراعة في فلسطين (2) بتنوعه من حيث الإنتاج الزراعي مستفيداً من التنوع المناخي في فلسطين، وبالفرص المتاحة للتوسع فيه في الزراعات المرورية والتصديرية، بالإضافة الى قدرته على مواكبة مستجدات التطور التقني نتيجة لملائمة أنماط الزراعة الموجودة من جهة، ولوجود العديد من المزارعين والمنتجين الرياديين من جهة أخرى، مما يعكس قدرة القطاع الزراعي على التطور السريع والمساهمة الفعالة في التشغيل والنمو والتنمية الاقتصادية.

منذ تسعينات القرن الماضي تلقى القطاع الزراعي العديد من الضربات وسلب موارده الأساسية من قبل الاحتلال الاسرائيلي بالتعدي على الاراضي الزراعية وسيطرته على مصادر المياه، وحصاره المفروض على قطاع غزة منذ 2007، وأن 20% من الأراضي زراعية يمنع الوصول اليها وتعتبر مناطق حدودية آمنة، واكثر من 3000 صياد لا يتمكنوا من الوصول الى 82% من المناطق البحرية المتفق عليها ضمن اتفاقية أوسلو عام 1992، هذه القيود تتسبب في خسائر سنوية في الإنتاج الزراعي واعاقه تطويره كما وتقدر خسائر قطاع الصيد بـ 80 مليون دولار امريكي سنويا.

المرأة الريفية

تلعب المرأة بشكل عام دورا رئيسيا في عملية التنمية الشاملة في المجتمعات أي كانت طبيعة نشاطها، بالذات المجتمعات النامية التي يغلب عليها العمل الزراعي والرعي، أما في فلسطين⁽³⁾ تبين الإحصاءات الرسمية ان نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي لا تتجاوز (16) %، تصل (19)% في الضفة الغربية و (9)% في قطاع غزة، تقوم المرأة بـ (87) % من العمل الزراعي الحيواني، و(54) % من العمل الزراعي النباتي، الذي يشكل مصدر دخل لمئات الآلاف من الأسر الفلسطينية اضافة لدورها في تأمين السلة الغذائية وتوفير الاحتياجات الأساسية من الخضار والفاكهة.

وتشير النتائج⁽⁴⁾ أن الزراعة توفر (11.5) % من فرص العمل وتساهم بـ (5.6) % من ناتج الإجمالي المحلي و (21) % من إجمالي الصادرات. ويعتبر قطاع الزراعة المشغل الرئيسي للنساء العاملات أي حوالي سدس النساء يعملن في المهن الزراعية بنسبة (20)% ويحتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية في استيعاب النساء العاملات. وتبلغ نسبة مشاركة النساء في قطاع الزراعة (35.4) % موزعة بواقع (32.3) % في الضفة الغربية و (46.1) % في قطاع غزة، وإن قلت نسبة الحيازات الزراعية التي تمتلكها النساء وتقدر بـ (6.7) % من إجمالي الحيازات الزراعية مما يدل على أنها لصالح الذكور. كما ويعاني قطاع الزراعة من تدني الأجور ويبلغ متوسط الأجر في قطاع الزراعة والحراجه وصيد الأسماك (65) شيكل بالضفة الغربية و (20) شيكل بقطاع غزة .

التحديات التي تواجه النساء الريفيات

أولاً: العادات والتقاليد حيث:

- لا يزال المجتمع الفلسطيني مجتمع ذكوري وينظر الى دور المرأة الرئيسي هو الدور الانجابي خاصة بالريف.
- تحد العادات والتقاليد من قدرة النساء على القيام بالعديد من الاعمال وخاصة الزراعية التي تحتاج الى حركة خارج نطاق الحي مثل شراء مدخلات الانتاج، وتسويق المنتوجات والدعاية والاعلام.
- لا تزال المرأة الريفية تتعرض لأشكال مختلفة من العنف المبني على النوع الاجتماعي سواء اقتصادي، اجتماعي، نفسي وسياسي.
- نظرة المجتمع الدونية للعمل غير الرسمي في القطاع الزراعي والذي تقوم به المرأة الريفية وعدم تقديره واحتساب العمل المأجور فقط ضمن الدخل القومي بالرغم من محدوديته.

ثانياً: محدودية وصول وسيطرة المرأة الريفية على المصادر حيث:

- صعوبة وصول المرأة الريفية للمصادر الطبيعية كالأرض والمياه بما يتعلق بالميراث نتيجة الموروث الثقافي والاجتماعي والذي يجبرها على التنازل عن حقها في الملكية.
- صعوبة وصول المرأة الريفية لمصادر التمويل وحصولها على الضمانات والكفالات المطلوبة وتمركز المؤسسات المالية في المدن الرئيسية.
- ضعف التنظيمات النسوية فغالبا لا يتم تمثيل النساء في المرجعيات القانونية، فقط بالتنظيمات النسوية مثل النوادي والجمعيات النسوية، والنظام الداخلي للتنظيم الذي يحتم وجود تمثيل النساء به كما قانون الانتخابات للمجالس البلدية و القروية و المجلس التشريعي.
- ضعف وصول المرأة الريفية للمؤسسات التعليمية والتدريبية وبناء القدرات مما يؤثر سلبا على اكسابها مهارات ومعلومات كإجراء العمليات الحسابية ومسك الدفاتر والتسويق ودراسة الجدوى وكيفية التعامل مع التجار.
- بالرغم من وجود قانون خاص بالقطاع الزراعي الا انه ضعيف ويحتوي على ثغرات لا تراعي حقوق العاملين وخصوصية النساء

- ضعف الأطر النقابية وتمثيل العاملات بالقطاع الزراعي وقلة الوعي بحقوقهن ومشاركتهن بالأطر النقابية.

الإغاثة الزراعية: 35 عاما تجسيد لحاضر المرأة الريفية

الإغاثة الزراعية: بدأت مسيرتها منذ 35 عاما كمؤسسة زراعية تنموية رائدة في مجال التنمية الريفية المستدامة، حين انبثقت الفكرة لدى مجموعة من المهندسين الزراعيين المتطوعين أخذوا على عاتقهم مساندة المزارعين لأجل الحفاظ على أراضيهم من المصادرة من قبل الاحتلال الاسرائيلي وتوفير الدخل المناسب للأسر الريفية لتعيش بكرامة وتتحدى وتصمد في وجه كافة الاجراءات التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي للاستيلاء على الارض ومصادر المياه الفلسطينية و تهجيرهم من أراضيهم.

كما تبنت العديد من المبادئ والقيم كالمشاركة المجتمعية، التطوع، الشفافية، المساواة والتجربة والتعلم، وبهذه المبادئ وبايمان قاطع من قبل القائمين عليها شقت طريقها لتكون المؤسسة الريادية الاولى العاملة في التنمية الريفية على مستوى فلسطين.

وانتهجت الإغاثة الزراعية العديد من الاليات والاساليب لم يسبقها مثل بعملها مع المجتمعات الريفية ساعية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة والعيش بكرامة باستهداف جميع الفئات (مزارعين ونساء وشباب) بتدخلات مختلفة، ضمن برنامج الارشاد الزراعي الفني للمزارعين(1983) لمدة ثلاث سنوات لتكتشف خلال عملها ودراساتها ان ما يزيد على 67% من الاعمال الزراعية تقع على عاتق المرأة الريفية، وان الارشاد يقدم فقط للمزارعين، وأدركت حينها حاجة النساء للإرشاد الزراعي وعملت على استقطاب المهندسات والمرشدات الزراعيات لتقديم الارشاد للنساء نظرا للقيود والموانع الاجتماعية التي تحول دون تلقيها الارشاد من المهندسين الزراعيين الذكور.

خلال هذه الفترة (1987-1992) ركزت الإغاثة الزراعية بعملها مع النساء الريفيات على برنامج الاقتصاد البيتي بهدف تحقيق الامن الغذائي للأسرة الريفية والمجتمع المحلي بصورة عامة وذلك أثناء الانتفاضة الاولى وما رافقها من اغلاق للطرق، وحظر التجوال ومقاطعة المنتوجات الاسرائيلية وغيرها، مما كان له الاثر الواضح في صمود المواقع الريفية واعتمادها على الكثير من المنتوجات المحلية سواء نباتية او حيوانية والقيام بعمليات التصنيع الغذائي خاصة الفانض من انتاج الخضراوات والفاكهة، وتسويقها فيما بعد في لمواقع التي لا يتوفر فيها هذا المنتج كالفريك والمرببات والمفتول والمجففات وغيرها وكان العمل بشكل فردي او جماعي تعاوني لمجموعة من النساء يعملن ضمن فريق عمل.

وهنا نلاحظ أن الإغاثة الزراعية انتقلت من منهج الارشاد الفردي الى العمل الجماعي من خلال الأطر التنظيمية المختلفة للنساء والرجال وبتحيز ايجابي لصالح النساء ايمانا منها أن المجتمع المحلي هو الاقدر على إحداث التغيير والتطور والمحافظة على استدامته من خلال خلق القيادات المحلية النسوية والشبابية والمزارعين من خلال أطرهم المختلفة.

في عام 1997 تبنت الإغاثة الزراعية وكانت الوحيدة على مستوى الشرق الاوسط برنامج الجندر (Gender Focus Program) والذي من خلاله تم دمج الجندر ليس فقط كمفهوم بل سياسات واجراءات وممارسات في حياتها وبنيتها، ويعتبر أحد السياسات الرئيسية وعامل رئيسي في كافة برامجها ومشاريعها وانشطتها وبتحيز ايجابي وبسياسة واضحة سواء في الفئة المستهدفة والمتطوعات وحتى العاملات، ووجود المرأة في كافة المرجعيات القانونية (كالهيئة العامة، ومجلس الادارة ولجنة الرقابة) وعلى مستوى الطاقم التنفيذي ولا يوجد تمييز على أساس الجنس في الامتيازات المختلفة بل وتحصل النساء على حقوقها من اجازات ورواتب وعلوات كما في القوانين والمواثيق الدولية.

بعد خمس سنوات (1993-1998) قامت بالعمل مع النساء الريفيات من خلال كادر نسوي مؤهل ومدرب وتطوير برنامج تنموي شامل خاص بالنساء الريفيات (زراعي، اجتماعي، قانوني، صحي وسياسي) يتم العمل به بالتنسيق مع مؤسسات ذات اختصاص. الى أن أدركت الإغاثة الزراعية أن هناك حاجة لتدخلات أخرى تنظم عمل النساء ليدخلن في إطار العمل المنظم والمستقل داخل جسم خاص بهن، فأقامت الاندية النسوية (1994) في المناطق الريفية والتي تعتبر الأولى من نوعها في فلسطين حين ارتأت بأن هناك ضرورة ملحة ومشكلة تعود للعادات والتقاليد تعيق خروج المرأة من منزلها لمنزل اخر داخل القرية لتلقي التدريبات وحصولها على الخدمات لوجود خلافات بين العائلات أو الطبيعة الاجتماعية والبيئية للموقع.

وتعتبر الأندية النسوية نمطا من التنظيمات النسوية والعمل الإداري المنظم، يقدم البرامج والمشاريع والانشطة التي تلبى احتياجات النساء في كافة مناحي الحياة، ويدخلن في مرحلة التعلم وتعريفهن بالحقوق وادارة أمورهن ومعرفة حقهن بالحصول على

العضوية، وممارستهن تجربة عملية في المشاركة بالانتخابات وترشيح أنفسهن لمجالس ادارة النوادي وادارة أعمالهن دون وسيط، واختيار المرجعيات المناسبة واخضاعهن للرقابة والتقييم والمساءلة عند التقصير.

وقد لعب النادي النسوي دور مميز في تجميع النساء وحل العديد من الاشكاليات على مستوى القرية من خلال تواجدهن كعضوات في مقر النادي النسوي والتعامل مع كافة النساء بغض النظر عن اي خلافات خاصة، ومن خلال تلك النوادي تم تأهيل العديد من الكوادر والقيادات النسوية الريفية التطوعية وتعزيز أدورهن و اكسابهن الشرعية المجتمعية واعتراف المجتمع المحلي بقدراتهن كقيادات وقبول مشاركتهن بالحياة العامة والحياة السياسية بعد نجاحهن في ادارة النوادي النسوية وحصولهن على الشرعية القانونية (الترخيص ،العضوية، انتخاب المرجعيات، تقديم التقارير المالية و الادراية)، والتشبيك مع المؤسسات الحكومية والاهلية ووسائل الاعلام والمموليين ذوي العلاقة بهدف تعظيم الفائدة لعضوات النوادي النسوية والمجتمع المحلي عامة.

برنامج التمكين الاقتصادي

لم تكتفي الاغاثة الزراعية (1997) بالدور الاساسي للنوادي النسوية في بناء وتمكين النساء الريفيات اجتماعيا وصحيا وقانونيا بل أدركت أهمية التمكين الاقتصادي للنساء للريفيات لإيمانها المطلق بأن التمكين الاجتماعي لا يتحقق بالشكل المطلوب ان لم يصاحبه تمكين اقتصادي، وأدركت حاجة النساء لتطوير مهارتهن واشراكهن بالعملية الانتاجية وادخالهن سوق العمل خاصة بعد أن قدمت لهن التدريب الكافي في الانتاج الزراعي واصبح لديهن قدرة على اقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل. وحاجتهن لتنظيم أنفسهن ضمن اطر اقتصادية تمكنهن من الوصول للمصادر المالية وبالتالي تم فتح حاضنة للمشاريع من قبل الاغاثة الزراعية تمنح النساء قروضا ميسرة لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل ومنتجة تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة وتوفير مصدر دخل للأسرة.

برنامج التوفير والتسليف

في العام (2000) أدركت الاغاثة الزراعية أهمية الأوعية الادخارية وتعظيم قيمة الارصدة على مستوى التجمعات النسوية الريفية وأدخلت برنامج التوفير والتسليف وكان الأول من نوعه على مستوى المنطقة العربية بهدف تمكين المرأة اقتصاديا، ولزيادة فرص وتسهيل وصول النساء الريفيات للمصادر المالية بأقل ضمانات ممكنة وتوسيع خياراتهن في استعمال القروض بمنحهن قروض فردية وجماعية، ولتعزيز العمل التعاوني النسوي شجعت النساء على إقامة العديد من التعاونيات لنسوية مثل: تعاونيات المفتول وتعاونيات النحل وتعاونية العجوة وتعاونيات الاعشاب الطبية وغيرها من التعاونيات النسوية الأخرى وكانت الأولى على مستوى المنطقة العربية التي تعمل على ضمان دعم التنظيمات النسوية في القرى الريفية من قبل المجموعة والاعتماد على النفس والعمل الجماعي وليس الفردي فقط بناء على مبادئ العمل التعاوني.

نستطيع القول بأن الاغاثة الزراعية استطاعت ان تبني أكبر تنظيمات نسوية اجتماعية واقتصادية للمرأة الريفية اكتسبت شرعيتها القانونية والمجتمعية بعد عمل شاق وتصدي للعديد من العقبات التي كانت واجهتها ووضعتها على الطريق للمضي قدما للمطالبة بحقوقهن كاملة سواء المدنية أو الاقتصادية والسياسية.

تحدي جندي

تجربة نسائية نادرة تحدث بها "مادلين كلاب" التقاليد والأعراف وعادات البحر والصيد في غزة وركبت البحر بعد أن مرض والدها ولم يستطيع توفير لقمة العيش لأسرته وثمان علاجه، مادلين ابنة 17 ربيعا تحدث الظروف والحصار وجذفت بذراع مركبة والدها لتكسر القيود وتثبت للجميع أن المرأة الفلسطينية لا يمكن أن تكون أسيرة القيود وأنها تستطيع ركوب الموج والتجديف لتحقيق أهدافها وتلقي بعرض الحائط كل الاعراف والتقاليد وان صدمتها أمواج الحصار ورصاص الطرادات الاسرائيلية في عرض البحر.

مادلين ابنة البحر كما يصفها الصيادين لم تختار العمل في البحر بل هو الذي اختارها، عشقت البحر في طفولتها عندما كانت ترافق والدها في رحلة الصيد، وأتقنت فن التعايش معه عندما وجدت نفسها أمامه ولا مناص. الظروف الصعبة ولدت بداخلها تحدياً، فتعلمت ركوب البحر لتحصل على صيد يحميها من سؤال الناس، وأوجدت بين خيوط الشباك جسراً تعبر منه لبر الأمان خوفاً من الوقوع في فك الفقر والعوز.

التوصيات

1. تحسين البيئة القانونية والحقوقية للنساء الريفيات من خلال:

- تنظيم حملات مناصرة لتشجيع المزارعات على المطالبة بحقوقهن في ميراث الأراضي الزراعية واعتبار حصر الإرث الصادر من المحكمة الشرعية سند تنفيذي، مما يسهل وصولهن للتمويل والتحكم بالأرض وذلك لاشتراط المؤسسات ذات العلاقة بان تكون الأرض مسجلة باسم الشخص طالب الخدمة.
- المطالبة بتعديل القوانين الفلسطينية (قانون الزراعة وقانون العمل) بما يخدم قضايا النساء ويتوافق مع المواثيق والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها السلطة الفلسطينية.
- العمل على تعزيز دور المرأة ودمجها في العمل النقابي ومشاركتها في العمل التعاوني ودمجها في الجمعيات التعاونية الزراعية المتخصصة واللجان الزراعية وتمكينها من الحصول على دور قيادي.
- التمييز الإيجابي لمشاركة المرأة الريفية في الحياة العامة وتشجيع المؤسسات النسوية لدعمها في كافة المجالات (يمكن ان تساهم المؤسسات في سداد رسوم انتساب وعضوية المزارعات في الجمعيات التعاونية بصورة جزئية)

2. تحسين البنية التحتية الداعمة للنساء الريفيات من خلال:

- شق وتأهيل وتحسين الطرق الزراعية لتسهيل وصول المزارعين/ات للأسواق.
- تقديم الدعم المناسب للنساء الريفيات لاستصلاح الأراضي في المناطق الحدودية والتي قد تمكنهن من تسجيل الاراضي بأسمانهن.
- توسيع عملية الارشاد الزراعي الرسمي سواء من حيث الكم أو النوع (عدد مرشدين وتخصصات).
- إقامة شركات تخزين وتبريد كافية ومنافسة للحفاظ على فائض الإنتاج وتحسين المبيعات في مواسم مختلفة.

3. بناء القدرات والتمكين الاقتصادي للنساء الريفيات من خلال :

- تحديد الاحتياجات الحقيقية للنساء الريفيات والعاملات في قطاع الزراعة وبناء الخطط للتدخل السريع حسب الحاجة وتقديم خدمات متكاملة لهن.
- بناء قدراتهن التفاوضية وتوسيع خياراتهن من خلال التشبيك فيما بينهن والعمل الجماعي للحصول على أفضل الأسعار في البيع والشراء والبحث عن وسائل تسويقية جديدة.
- تقديم التدريب الفني المتخصص لهن وإدخال أساليب وطرق إنتاج حديثة على المزرعة لما بعد عمليات الحصاد.
- التدريب الإداري والمالي للنساء الريفيات حول دراسة الجدوى للمشاريع ومسك الدفاتر لتحسين الإيرادات وتقليل التكاليف وزيادة الأرباح.
- تقديم المنح والقروض الميسرة للنساء الريفيات لتطوير مشاريعهن.

المراجع :

- (1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/كتاب فلسطين الاحصائي لعام 2016
- (2) استراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية مستدامة " 2017-2022 / وزارة الزراعة
- (3) النهوض بواقع ودور المرأة في القطاع الزراعي الفلسطيني /معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
- (4) ورقة حقائق واقع وحقوق المرأة المزارعة / أ. كارم نشوان نوفمبر 2016